البحـــــث العلمـــــي ومجتمـــــع المعرفـــــة في المغـــــــــرب

أ.د الغالـــي أحرشـــــاو - علـــم النفـــــس ظهـــر المهـــراز، فـــــاس – المغـــــرب

Aharchaou_rhali@yahoo.fr

مقدمـــــــة :

إذا كانت غايتنا في هذه الورقة تتلخص في التنصيص على أهمية البحث العلمي كدعامة مركزية لولوج مجتمع المعرفة والانخراط بالتالي في سيرورة التنمية المستدامة بالمغرب، فمرد ذلك اقتناعنا الراسخ بأن المعرفة، وفضلا عن كونها تشكل الرافد الأساسي لكل تنمية مرغوبة، فإن اكتسابها أضحى يمثل الشرط الضروري لبناء الكفاءات وإنتاج الثروات وتطوير الخدمات. فبامتلاكها أصبح المجتمع المعاصر يوصف بمجتمع المعرفة والإعلام، الذي ينبني أكثر فأكثر على التكنولوجية الرقمية العالية واقتصاد المعرفة المتطور والبحث العلمي المتجدد. بمعنى المجتمع الذي تؤطره وتوجهه شروط إنتاج المعرفة وتسخيرها لما يحقق التنمية في عالم تسوده مظاهر الانفتاح الاقتصادي والمنافسة الدولية وعولمة المبادلات.

لتحقيق هذه الغاية سنعمل على مقاربة إشكالية البحث العلمي ومجتمع المعرفة في المغرب من خلال التناول بالتحليل والتقييم لمجموعة من الأفكار والوقائع والمعطيات التي ارتأينا توزيعها على المحطات الأربع التالية: (1) مقومات مجتمع المعرفة (2) مكانة المغرب في اقتصاد المعرفة (3) البحث العلمي ومجتمع المعرفة في المغرب (4) خلاصات ومقترحات

1. مقومـــــات مجتمـــــع المعرفـــــة

وهي تتحدد في عدد من المحددات والمؤشرات التي فضلنا إجمالها في بعدين اثنين:

أولها يشمل مجموعة المحددات التي تشكل القاعدة الأساسية لولوج مجتمع المعرفة، وفي مقدمتها:

- النجاعة في التربية والتكوين بتحسين مستوى التعليم وتعميمه على الجميع.
- الفعالية في البحث والابتكار بتشجيع ثقافة البحث والإبداع.
- العقلانية في التخطيط والتدبير باعتماد ثقافة المواطنة الحقة و الحكامة الرشيدة.
- الحرية في الرأي والتعبير بضمان ثقافة التجديد والاختلاف.

وثانيها يعكس مجموعة المؤشرات التي أصبح مجتمع المعرفة ينفرد بها وفي مقدمتها ما يلي:

– تزايد اعتماد خطط التنمية على المعرفة ومكوناتها المتنوعة، إذ تم التحول من الاقتصاد المبني على المادة إلى الاقتصاد المبني على المعرفة.

– تعاظم دور المعرفة في فعاليات الإنتاج والخدمات وتزايد ارتباط الإنتاجية بالمعرفة وبعدد براءات الاختراع، بحيث أن المعرفة أصبحت منتوجا وسلعة تهتم بها كبريات الشركات العالمية. فمعظم الشركات العملاقة حاليا في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وكوريا وغيرها أصبحت تتبنى على أسس معرفية.

– المكانة الجيدة للمعرفة في كمية الصادرات والمبادلات الدولية وخاصة على مستوى التراخيص والامتيازات وبالتالي دورها المتميز في التنمية البشرية، بحيث أن أكثر من (50 %) من دخل الفرد الأمريكي يعود لتكنولوجيا المعرفة.

– عولمة المعرفة وترميزها رقميا لتسويقها على شكل منتوج أو بضاعة عبر شركات معرفية جديدة بواسطة الإنترنت وفي مقدمتها شركات الهندسة والطب والعلوم والحقوق. وتمثل شركات صناعة البرمجيات مثالا جيدا على هذه الشركات التي يمثل أحد مالكيها (Bill Gate مالك شركة Microsoft) أغنى رجل في العالم.

2. مكانة المغرب في اقتصاد المعرفة

بالاحتكام إلى محددات ومؤشرات مجتمع المعرفة، سواء على مستوى التكوين والولوج أو البحث والابتكار أو التحفيز والانجاز، يمكن الإقرار بأن المغرب في توجهه العام يسير في الاتجاه الملائم الذي يمنحه صفة البلد الدينامي تكنولوجيا. فباستثناء مؤشري نشر التكنولوجيا الحديثة والاختراع التكنولوجي، فإن المؤشرات الأخرى المتمثلة في قوانين الملكية وحدود التعريفة وعدد المقاولات العلمية ونسب التمدرس والحواسيب والخطوط الهاتفية، تفصح منذ أواسط التسعينات من القرن العشرين عن تطور متنامي نسبيا، وهو الأمر الذي يدل بشكل من الأشكال على انخراطه التدريجي في اقتصاد المعرفة ولو بصورة بطيئة. وهذه مسألة يمكن توضيح بعض جوانبها باعتماد وقائع ومعطيات ترتبط بثلاثة ميادين أساسية تؤكد على مجهودات المغرب في هذا المجال:

1.2. التربية والتكوين

لا أحد يجادل في ضخامة المجهود الذي يبذله المغرب في مجال تعميم التمدرس الذي بلغت نسبته 97% سنة 2005. فالميزانية المخصصة لهذا القطاع والتي ستناهز 32 مليار درهم خلال 2007، تعتبر من أعلى الميزانيات مقارنة بالدول التي هي من مستوى المغرب وأيضا مقارنة بمستوى النتائج المحققة في مجال التنمية عبر التمدرس (Driouchi، 2005: 426).

2.2. البحث والابتكار

كما سنوضح ذلك بالتفصيل في المحور الثالث لهذه الورقة، لقد عرفت النفقات الإجمالية للبحث تحسنا نسبيا، حيث انتقلت في ظرف سنتين من (0.3%) عام 1999 إلى (0.7%) عام 2001. وكما عرفت مؤشرات براءات الاختراع والأساتذة الباحثين والمطبوعات العلمية تطورا لا بأس به، هي التي أهلت المغرب ليشغل المرتبة الثالثة في إفريقيا حسب تقرير خبراء الاتحاد الأوروبي.

3.2. الإنجـــــاز التكنولوجـــــي[1]

رغم حداثة عهده بالتكنولوجيا المتطورة، فإن المغرب يصنف ضمن فئة البلدان ذات الدينامية التكنولوجية. فعلى مستوى مؤشرات الإنجاز التكنولوجي وتقنيات الإعلام والتواصل (التي تغطي الهواتف والحواسيب والانترنت وأجهزة الراديو والتلفاز)، فهو يحظى بالنسبة لهذه التكنولوجيا ذات الأهمية البالغة في تنمية معارف الناس ومداركهم عبر إمدادهم بالمعلومات المطلوبة، بمراتب متقدمة (Djeflat، 2002). لكن مع ذلك فهو مايزال يشغل مراتب ضعيفة بخصوص أنظمة التربية والتكوين وبرامج محاربة الأمية والفقر مقارنة مع دول كالشيلي وكوريا الجنوبية وبولونيا والبرتغال وجنوب إفريقيا التي كانت تعتبر من مستواه (Driouchi وDjeflat، 2004). فتبعا للتقييم الذي أنجزه البنك الدولي حول متغيرات درجة الانخراط في اقتصاد المعرفة، فإن النتائج المحصلة من لدن المغرب خلال الفترة الممتدة من 1995 إلى 2001، ورغم بعض مظاهرها الايجابية، تقر بمزيد من الجهد والعمل في ميادين: التنمية البشرية ومحاربة الفقر ثم التعليم العالي وتعليم الكبار وأخيرا البحث العلمي وإنتاج المعرفة التي ماتزال تعاني من جمود واضح.

3. البحـــث العلمـــي ومجتمـــع المعرفـــة في المغـــرب

إذا كان البحث العلمي يمثل النواة الصلبة لسيرورة التربية والتكوين، فهو يشكل ضمنيا الشرط الحاسم لولوج مجتمع المعرفة. فبدونه لا يمكن إنتاج المعرفة التي أصبحت تكون الرافد الأساسي لبناء هذا النوع الجديد من المجتمع وتحقيق تنميته المستدامة. وفي حالة المغرب فإن المقاربة الموضوعية لنظام البحث العلمي تقتضي الإقرار بحصول تحول جذري في مسار هذا النظام منذ سنة 1995 التي تميزت برؤية جديدة تحكمها إرادة سياسية قوية قررت أن تجعل من البحث العلمي رافعة أساسية للنمو والتطور. فقبل هذا التاريخ لم يكن لوجود هذا البحث سوى مبرر واحد ألا وهو تلبية حاجات أساتذة مؤسسات التعليم العالي في الترقية وفي تحيين معارفهم لضمان حد أدنى من الجودة في التكوين والتأطير.

على هذا الأساس وفي غياب أي فائدة من استرجاع محطات ومراحل وإنجازات هذا البحث فيما قبل أواسط التسعينات، نرى ضرورة الاكتفاء بقراءة تقويمية لوضعيته الحالية، آملين في تعيين مواطن ضعفه التنظيمية والبنيوية، التمويلية والتعاونية، البشرية والإنجازية، وفي تحديد رهاناته وتحدياته بخصوص المساهمة في بناء مجتمع المعرفة. لكن نرى قبل ذلك يستحسن الإشارة إلى أن المغرب قد حقق بهذا الخصوص بعض التقدم النسبي وخاصة في المجالات التنظيمية والتمويلية والبشرية التالية:

– إطار قانوني وتشريعي مكثف ومشجع للبحث بسن قوانين جديدة تهم تنظيم التعليم العالي (مثلا قانون 00–01 وقانون 00-08) وإنشاء لجنة دائمة للبحث والتنمية التكنولوجية، فضلا عن الصندوق الوطني للبحث.

– بنيات تحتية للتعليم العالي والبحث العلمي شملت جل مناطق المغرب وجهاته المختلفة، كثير من معاهدها ومراكزها العامة والخاصة ينشط في ميادين البحث المتخصص.

– ميزانية متنامية للبحث العلمي انتقلت من (0.30%) من الناتج الفردي الخام سنة 1998 إلى (0.79%) سنة 2003 مع التطلع إلى تطويرها لتصل إلى (1%) في أفق 2010.

– ظهور البحث منذ الثمانينات من القرن الماضي، كإطار للتعاون والشراكة، وخاصة في إطار برامج الأعمال المندمجة التي تمثل حاليا (24%) من التمويل الآتي من التعاون الدولي بقيمة إجمالية بلغت (16) مليون درهم ولا يستفيد البحث في العلوم الإنسانية منها سوى بنسبة (14%).

– وجود عدد من الباحثين الأكفاء ذوي الجودة العالية على المستوى الوطني والجهوي والدولي ضمن (15) ألف الذين يكونون العدد الإجمالي لأساتذة التعليم العالي وتكوين الأطر، كثير منهم ينشطون في وحدات البحث والتكوين ومشاريع بارس PARS وبروتارس PROTARS وأقطاب الكفاءات.

– ظهور دينامية لا بأس بها في مجال تحسن الإنتاج العلمي الوطني وخاصة على مستوى المنشورات العلمية. فهذا الإنتاج الذي عرف في الفترة الممتدة من 1990 إلى 2001 تطورا مضاعفا، هو الذي خوّل المغرب احتلال المرتبة الثالثة في إفريقيا.

– إنتاج علمي يتماشى في بعض جوانبه النوعية مع التطور الدولي، بحيث ظهر من الدراسة البيبليومترية التي أنجزها خبراء الاتحاد الأوروبي أن ما بين (70%) و(75%) من هذا الإنتاج يتحقق بفعل الدعم الأجنبي وبالعمل مع شركاء وأطراف ينتمون إلى مختبرات البحث غير الوطني، الأمر الذي يعني أن معظم أنشطة البحث عندنا تهتم بظواهر وموضوعات تحركها وتوجهها المنفعة العالمية لكي لا نقول المصلحة الأجنبية.

لكن رغم التقدم المحقق في هذه المجالات فإن مواطن الضعف والتأخر المسجلة بهذا الخصوص تبقى كثيرة ومتنوعة يمكن إجمال أهمها في الآتي:

1.3. من حيـــث التنظيـــم والبنيـــة

– جمود وهشاشة النظام الوطني للبحث، بحيث أنه ورغم إجراءات الإصلاح الأخير للتعليم العالي التي تنص على استقلالية الجامعة إداريا وماليا وبيداغوجيا، فإن نمط عمله واشتغاله يتميز بنوع من الميكانيكية التي تتناقض مع رسالته الوظيفية القائمة على التجديد والابتكار. فرغم الإرادة السياسية القوية التي أوصت باتخاذه كرافعة ضرورية للتنمية، فإن هذا النظام مايزال حتى الآن يفتقر إلى رؤية استراتيجية على المدى البعيد أو حتى المتوسط.

– ضعف وتواضع البنيات التحتية للبحث في مؤسسات التعليم العالي وبالتالي الافتقار إلى بَنيَنَة مكوناته وتنظيم أنشطته في إطار مراكز ومختبرات ومجموعات للبحث يسهل التعامل معها بنجاعة وفعالية على مستوى التخطيط والتنظيم والتمويل والتقويم.

– غياب التفاعل بين نظام البحث ومحيط الاقتصاد والتنمية؛ إذ على عكس ما هو معمول به في أغلب الدول المتقدمة، حيث يوجد ارتباط قوي ومتبادل بين البحث والتنمية، فإن دور هذا الأخير في مجال تحقيق بعض مستلزمات التنمية المأمولة ما يزال جد محدود عندنا.

2.3. مـــن حيـــث التمويـــل والشراكـــة

– تقليدية النظام المالي الذي يعطل سيرورة تطوير البحث العلمي وأهدافه في مجال بناء مجتمع المعرفة، بحيث أن التدبير المالي لمشاريع البحث يشتكي حاليا من بطء وتأخر كبيرين في إجراءات ومساطر تحقيق مستلزمات البحث العلمية والزمنية تجاه الفاعلين والشركاء.

– بَنيَنَة هشة للتمويلات الوطنية للبحث وعدم كفايتها، إذ أن (3%) فقط من الميزانية المخصصة لهذا الأخير هي التي توجه نحو مشاريع البحث، في حين أن (93%) من هذه الميزانية تخصص للرواتب، الأمر الذي يؤدي إلى عدم التوازن وبالتالي عدم ضمان نشاط للبحث من مستوى معقول.

– اللاتوازن بين مصادر تمويل البحث العلمي، بحيث تشكل الدولة المصدر الرئيسي لهذا التمويل بنسبة (90%) ويأتي بعدها التعاون الأجنبي بنسبة (7%) وأخيرا القطاع الخاص بنسبة لا تتجاوز (3%)، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في هذه المصادر حتى يتحمل هذا القطاع الأخير مسؤوليته الكاملة في هذا النطاق (Ben Mokhtar، 2001).

– توزيع غير متوازن لميزانية البحث بين الحقول التخصصية؛ إذ أن الحصة المخصصة من هذه الميزانية لتمويل البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية والمحددة في (12%) فقط، تبدو جد متواضعة مقارنة بتلك المخصصة للبحث في العلوم والتقنيات.

– اعتبار البحث في غالب الأحيان كنشاط ثانوي تابع لنشاط التعليم العالي أو كوكيل فرعي للبحث الأجنبي الذي ورغم أهمية التعاون والشراكة مع أطرافه بخصوص المساعدة والتجديد والتطوير، فهو يقف عائقا في وجه ممارسة البحث الوطني المطابق الذي يستجيب لحاجات التنمية الوطنية بدل الاهتمام في توجهه العام بظواهر وموضوعات عالمية.

3.3. من حيث الموارد البشرية وحصيلة الإنجازات

– تواضع محفزات الإقبال على البحث والتعبئة اللازمة لممارسة أنشطته، الأمر الذي يدفع بالباحث إلى التهاون أو الهجرة إلى الخارج حيث توجد كل إغراءات ولوازم هذه الممارسة. فحسب التقرير التقييمي الذي أنجزه خبراء الاتحاد الأوروبي فإن حوالي (10 إلى 30%) فقط من الأساتذة الباحثين، هم الذين يقبلون على ممارسة أنشطة البحث. وأكثر من ذلك وحسب نفس التقرير دائما فإن الإنتاج العلمي المغربي المنشور في المجلات العلمية المتخصصة لا يقف وراءه سوى (16%) من هؤلاء.

– نتائج يصعب تثمينها عبر إنشاء شركات ومقاولات لاستثمار معطياتها في التنمية، بحيث أن طبيعة أنشطة البحث الممارسة هي في الغالب من نوع أكاديمي يطغى عليها هاجس التكوين والمشاركة المناسباتية العابرة (ندوات – لقاءات – منشورات...).

– تواضع حصيلة النتائج المحققة وغياب ثقافة حقيقية للتقويم، وخاصة في ميدان العلوم الإنسانية والاجتماعية؛ إذ لا وجود حتى الآن لضوابط تقييم عمل ونتائج مراكز ومختبرات ومجموعات البحث في مجال هذه العلوم. وهذا عامل يؤخر تحديد الإجراءات اللازمة لتنميتها وتطويرها.

– أخيرا، هناك فشل النظام الوطني للبحث في بناء نفسه كنسق متماسك تحكمه قيم علمية وأخلاقية مشتركة، قوامها تأصيل مهنة الباحث وتثمينها كوظيفة رفيعة المستوى والغاية من خلال تكريس ثقافة الاعتراف بأهمية العمل العلمي ومحاربة كل السمات الثقافية السلبية المقاومة لنشاطه.

4. خلاصـــــات ومقترحـــــات

تبعا للتقييم السابق الذي حاولنا من خلاله التعريف بمجتمع المعرفة وتشخيص ملامح هذا المجتمع بالنسبة لحالة المغرب ثم دور البحث العلمي الوطني في بناء اقتصاد المعرفة، يمكن الآن الوقوف على بعض الخلاصات التي نعتبرها موجهات أساسية لرفع التحديات وربح رهانات المستقبل التالية:

– توفير شروط اندماج قوي للمغرب في مجتمع واقتصاد المعرفة وذلك بالاعتماد على عناصر: النجاعة في التربية والتكوين والفعالية في البحث والابتكار والعقلانية في الحكامة والتخطيط والتدبير.

– مواجهة الذات بالحقيقة، إذ لا عيب في تعرية هذه الذات والبوح بنقائصها وجوانبها الضعيفة المتمثلة بالخصوص في تفاقم فقرها (25%) وتعاظم أميتها (48%) وتواضع تعليمها وعدد باحثيها (3 لكل 10 آلاف مواطن نشيط) وتقليدية نظامها المالي وعدم اكتراثها بأهمية البحث العلمي وغيرها من المؤشرات التي تعطل مسار الانخراط في مجتمع المعرفة وأبعاده التنموية المتنوعة.

– ربط أي نجاح مرتقب لمسلسل انخراط المغرب في مجتمع المعرفة بالانتشار الواسع لتكنولوجيا الإعلام والتواصل داخل الأسر والمدارس والإدارات والمقاولات مع التغيير من ثقافتنا تجاه الوقت والعمل والتعلم والمبادرة وما إلى ذلك من المقومات التي أضحت تمثل العملة الأساسية لبناء مجتمع الإعلام والمعرفة

– اعتماد أساليب ووسائل جديدة لتشجيع البحث العلمي والدفع به نحو ما يخدم التنمية وبناء اقتصاد المعرفة. فقد آن الأوان لمنح البحث العلمي دوره الاستراتيجي عبر اعتماد سياسة وطنية لتثمين طاقته وتطوير ظروف مؤسساته وإجراءات توظيفه وآليات تقويمه حتى يتجاوز بذلك صفات ونعوت اعتباره تارة كألعوبة للترف والترفيه وتارة أخرى كمنتوج فرعي للتعليم العالي أو كوكيل منتدب لخدمة البحث الأجنبي.

– تشجيع وتسريع النفاذ إلى مجتمع المعرفة واقتصادها وخدماتها من خلال إشراك كل المنظمات والهيآت العامة والخاصة، الرسمية وغير الرسمية، المركزية والجهوية في اتجاه تفعيل أهمية البحث والمعرفة في بناء مجتمع المعرفة الذي يمثل بامتياز المدخل الضروري لامتلاك مفاتيح تنمية الحاضر وتخطيط تنمية المستقبل.

المراجـــــــع

- البحث العلمي والتنمية (2001). أعمال الملتقى الوطني، الرباط: 13 و14 أبريل 2001، منشورات كتابة الدولة المكلفة بالبحث العلمي.

- 50 سنة من التنمية البشرية وآفاق سنة 2025، (2005)، ملخص تركيبي للتقرير العام، اللجنة المديرية للتقرير، يناير 2005 (www.50rdh.com).

- مرياتي، محمد (2000). "تعريب المعلوماتية في ظل اقتصاد المعرفة ودور التربية والتعليم فيه"، أعمال ندوة: أسئلة التعريب ورهاناته في التعليم العالي بالمغرب وسوريا – فاس، جامعة محمد بن عبد الله: 25-26 نوفمبر، منشورات العمادة – ندوات: 02، ص ص: 63-74.

- Ben Mokhtar, R . (2001). « La problématique des relations entre la recherche scientifique et le monde économique à l'aube d'une économie basée sur le savoir », In Recherche scientifique et développement, actes de la rencontre nationale, Rabat : les 13 et 14 Avril 2001. Publications du Secrétariat d'Etat chargé de la recherche scientifique, pp : 71-78.

- Djeflat, A. (2002). « Le système national d'innovation et économie de la connaissance au Maghreb » World Bank, institue, Conférence de Marseille « L'économie fondé sur la connaissance dans les pays MENA », Marseille, Septembre.

- Driouchi, A. (2005). « Le savoir, levier du développement humain au Maroc », In 50 ans de développement humain, pp : 393-449. (www.50rdh.com).

- Driouchi, A. ; Djeflat, A. (2004). Le Maroc dans l'économie de la connaissance : Enjeux et perspectives, Publications IEAPS, AVI.

- Driouchi, A. ; Azalmed, E. (2002). « Market demands for information technologies in Morocco », Institut d'analyse économique et des études prospectives, Université Al Akhawayn.

- Vision et stratégie de la recherche, Horizon 2025, système national de la.

de la formation des cadres et de la recherche scientifique).

- Vision et stratégie de la recherche, Horizon 2025, système national de la recherche : Gouvernance, Analyse de l'existant. Mars 2006. (Département de l'enseignement supérieur et de la formation des cadres et de la recherche scientifique).

[1] نقصد: l'indice de réalisation technologique.

recherche : Synthèse de l'analyse de l'existant. Mars 2006. (Département de l'enseignement supérieur et de la formation des cadres et de la recherche scientifique)

- Vision et stratégie de la recherche, Horizon 2025, système national de la recherche : Sciences humaines et sociales, Analyse de l'existant. Mars 2006. (Département de l'enseignement supérieur et

---

"مركـــز دراســـات المجتمـــع العراقـــي"

Iraqi Society Studies Centre "ISSC"

دعـــوة لتأسيـــس مشـــروع علمـــي

يضفي الكتاب العراقيون والعرب والاجانب اوصافا" على الشعب العراقي ويقررون صفات يلصقونها بـ " الشخصية العراقية " وبغض النظر عن صدق التشخيص او خطأه فأن ما يتوصلون اليه قابل للدحض والتفنيد لأنه ناجم عن اجتهادات فكرية وليس قائما" على "نتائج دراسات ميدانية" تعتمد منهجية رصينة واجراءات علمية تستوفي متطلبات الصدق والثبات والموضوعية .

ان احدى الضمانات الاساسية لنجاح الدولة وتقدم المجتمع وتعايش الناس بأمان هي المعرفة العلمية بطبيعة المجتمع العراقي وسيكولوجية الشخصية العراقية ، وهو مشروع علمي ضخم ليس بمقدور باحث او مجموعة باحثين القيام به ، لاشكاليات تتعلق بالتنظير " شعب عراقي واحد ام شعوب ، شخصية عراقية واحدة ام شخصيات ... " والمنهجية والاجراءات العلمية المتعلقة باعداد ادوات البحث ومعالجة كم هائل من المعلومات . وعليه فأننا ندعو الأكاديميين والمثقفين العراقيين في الداخل والخارج الى أن يكونوا أعضاء مؤسسين لهذا المركز ، ونقترح الآتي :

1. يكون اسم المشروع:

"مركز دراسات المجتمع العراقي"
Iraqi Society Studies Centre "ISSC"

تحدد هويته بأن يكون تجمعا علميا مستقلا غير مرتبط بجهة حكومية أو حزبية أو دينية ،يهدف الى اجراء الدراسات النظرية والميدانية الرصينة الخاصة بالجوانب الاجتماعية والنفسية والتاريخية والسياسية للمجتمع العراقي ، ويسعىالى أن يكون بمصاف المراكزالعلمية المعتمدة عالميا ، وأن يعتمد عليه فيما يتوصل اليه من النتائج المتعلقة بالمجتمع العراقي .

2. تشكيل هيئة تحضيرية للمركز من الذين لديهم الاستعداد و(المحَضنين) ضد الاحباط تعمل على تحقيق الآتي:

- وضع النظام الداخلي للمركز وعرضه عبر المواقع الالكترونية وبعض الصحف للمناقشة .
- التهيئة لعقد مؤتمر تأسيسي يدعى اليه من يبدي رغبته للمشاركة في نشاطاته .
- وضع استراتيجية للعمل البحثي تتضمن ما كتب عن المجتمع العراقي وخطط سنوية أو فصلية لأجراء البحوث الميدانية .
- وضع آلية للتعاون مع المؤسسات العلمية والبحثية "غير المسيسة " في الداخل والخارج.
- اقتراح سبل التمويل المالي .
- اقتراح لجنة خبراء أو هيئة استشارية من الأكاديميين والباحثين المتخصصين في العلوم الاجتماعية والنفسية والتاريخية والسياسية والفنون الجميلة.
- تأسيس فروع للمركز في داخل العراق و خارجه
- نشر وتوثيق دراسات الأعضاء المؤسسين للمركز وتأمين حقوقهم، و العمل على إصدارها في مجلدات بالإتفاق مع دار نشر للطباعة والتوزيع
- تبني اصدار المؤلفات الرصينة للأعضاء المؤسسين وتأمين الحقوق المالية لأصحابها.
- عقد ندوات علمية فصلية أو سنوية لمناقشة موضوعات ذات علاقة بأهداف المركز.
- اصدار مجلة أكادمية محكمة باللغات العربية و الكردنية و الإنجليزية.

إن مهمتنا هي أننا قدحنا الفكرة
أما إنضاجها و تحويلها إلى حقيقة واقعة فهي مهمة حضراتكم
و هي الأكبر و الأفضل و الأبقى .

أ. د. قاسم حسين صالح
رئيس الجمعية النفسية العراقية
Issc.baghdad@yahoo.com - qassimsalihy@yahoo.com- al_sheikh2001@hotmail.com